الجمهورية التونسية

محكمة المحاسبات

# تقرير عن جاهزية الدولة التونسية لتنفيذ

# أهداف التنمية المستدامة - الأجندة 2030-

أعضاء الفريق:

- نرجس السلامي بن سعد
- عبد الحق الخميري
- إبراهيم حمودة
- عنتر مرزوقي


جانفي 2019

# جاهزية الدولة التونسية

## لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة - الأجندة 2030-

اعتمدت الدولة التونسية اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة بمقتضى قرار الجمعية العامة عدد 70/1 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 حول برنامج عالمي جديد للتنمية المستدامة تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030."

وتهدف خطة التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وعدم المساواة وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي وتهيئة فرص عمل لائقة وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغيّر المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل بما يضمن تحسين حياة الأفراد وتعزيز السلام والأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون. وتشمل هذه الخطة 17 هدفا و169 غاية[1] و232 مؤشر[2].

وتأتي الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة "أجندة 2030" استكمالا لإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية[3] باعتبارها تستند إلى التقدم المحرز منذ إعلان الألفية التي تمحورت حول القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفسية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وكفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتعتبر خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 أشمل وأوسع نطاقا من أهداف الألفية للتنمية باعتبارها تستهدف كل بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حدّ سواء في حين أن أهداف الألفية للتنمية تستهدف فقط البلدان النامية وخاصة الأكثر فقرا. كما تحتوي هذه الخطة على رؤية مندمجة ومبادئ وإستراتيجية تنفيذ وإطار مندمج للمتابعة والرصد. وخلافا للأهداف الإنمائية للألفية فإن أهداف التنمية المستدامة إنبنت على مسار تشاركي شمل أساسا الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

ونظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في مجال وضع وتنفيذ ومتابعة الأجندة 2030 فقد سعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن خطتها الإستراتيجية للفترة 2017-2022 إلى حث أعضائها على القيام بمهمات مراجعة وتقييم من شأنها أن تدفع الدول إلى المضي قدما في تنفيذ هذه الأجندة.

---

[1] حسب الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة والمتصلة بالأجندة 2030 يقصد بالغاية الهدف الفرعي

[2] حسب آخر عملية تحيين المؤشرات صادرة بمقتضى قرار الجمعية عدد 17/313 بتاريخ 6 جوان 2017.

[3] التي تتضمن 8 أهداف للفترة 2000-2015 .

وفي هذا الإطار تولت دائرة المحاسبات إنجاز مهمة مراجعة عن جاهزية الدولة التونسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك حرصا منها على تدعيم القيمة المضافة لأعمالها والأخذ بعين الاعتبار لانتظارات الأطراف ذات العلاقة ولا سيما المواطن.

وتم انجاز هذه المهمة في إطار برنامج "شراكة" للتعاون بين دائرة المحاسبات التونسية ومحكمة التدقيق الهولندية وعدد من الأجهزة العليا للرقابة بكل من المملكة الاردنية الهاشمية ودولة فلسطين وجمهورية العراق والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وتهدف عملية المراجعة إلى النظر في مدى سعي الدولة التونسية، منذ اعتماد الأجندة وإلى غاية شهر أفريل 2018، إلى اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة بما يضمن إلتزامها واستعدادها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإلى وضع آليات لتحديد المسؤوليات وتوفير البيانات لقياسها ومتابعة تنفيذها وإصدار التقارير حول التقدم المحرز في ذلك.

وتم الاعتماد في عملية مراجعة جاهزية الدولة التونسية لتنفيذ الأجندة 2030 على المنهجية التي تم تبنيها من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) خلال الاجتماع XXII للإنكوساي لسنة 2016. وتختلف هذه المراجعة عن الأعمال الرقابية الأخرى التي تنجزها الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها تتزامن مع تنفيذ الخطة.

وشملت أعمال المراجعة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء ومنظومة الأمم المتحدة بتونس. وبالإضافة إلى ذلك وبالنظر إلى أهمية المسار التشاركي الذي إنبنت عليه أهداف التنمية المستدامة فقد تم توجيه استبيان خصّ 108 جمعية تم اختيارها بناء على معايير شملت تلك الناشطة في مجالات متصلة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مع مراعاة التوزيع الجغرافي بما يضمن تمثيلية مختلف الجهات. وتلقت دائرة المحاسبات 48 إجابة.

ومكنت الأعمال المنجزة من الوقوف على عدد من الاستنتاجات والملاحظات تعلقت بالتزام الدولة التونسية بأهداف التنمية المستدامة وببناء الوعي العام لدى الأطراف ذات العلاقة، وكذلك بجمع البيانات الإحصائية وقياس أهداف التنمية المستدامة ووضع آليات المتابعة وإصدار التقارير بشأن تنفيذها.

# أبرز الملاحظات

## 1- الالتزام بأهداف التنمية المستدامة

بينت عملية المراجعة أن التزام الدولة التونسية جليّ على مستوى إرساء المبادئ الدستورية وصياغة النصوص القانونية ذات العلاقة، إلا أنه بقى أقل وضوحا على مستوى إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطة التنموية للدولة.

تم الإقرار ضمن مخطط التنمية 2016-2020 بإدراج أهداف التنمية المستدامة صلبه دون ان يتم تحديد الأهداف ذات الأولوية لتونس من ضمنها.

لم يكن الربط بين أهداف التنمية المستدامة والسياسات المدرجة ضمن المخطط التنموي واضحا بما يسمح بمتابعة تنفيذها وإصدار تقارير بشأنها.

تبين أنّ إدراج الغايات (أو الأهداف الفرعية) المتفرعة عن أهداف التنمية المستدامة لم يكن على نحو يضمن وضوحها وإمكانية تحديدها بسهولة ضمن المخطط، وهو ما قد لا يساعد على متابعة وتقييم ما تحقق بخصوص هذه الأهداف.

## 2- بناء الوعي العام والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة

بذلت الحكومة التونسية قبل المصادقة في سبتمبر 2015 على الاتفاقية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة جهودا ملحوظة في مجال إشراك الأطراف ذات العلاقة لتشخيص الأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. وتمّ تنظيم ما لا يقل عن 13 تظاهرة تحسيسية وطنية وجهوية للتعريف بأجندة أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015.

لم يكن التحسيس بأهداف التنمية المستدامة بعد صدورها في صيغتها النهائية والمصادقة عليها من قبل الدولة التونسية على نفس القدر من الحرص والاهتمام. إذ اقتصر عدد التظاهرات التي تم تنظيمها حول أهداف التنمية المستدامة بعد المصادقة عليها والى غاية شهر أفريل 2018 على 4 ورشات وطنية ويوم إعلامي انحصر تنظيمها على العاصمة. كما تم تنظيم دورة تكوينية خلال شهر جانفي 2017 تعلقت بدراسة ملاءمة المخطط الجهوي لولاية مدنين مع أهداف التنمية المستدامة.

غياب إطار عام يحدد دور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة ينظم العلاقة بين هياكل الدولة وهذه المؤسسات ويحدد دور كل طرف بما من شأنه أن يضفي قيمة مضافة على المجهودات المبذولة من قبل الطرفين.

### 3-منظومة جمع البيانات الإحصائية وقياس أهداف التنمية المستدامة

تبين انه لم يتمّ إلى موفّى أفريل 2018 ضبط واعتماد الإطار المرجعي لمؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة والذي يتعين أن ينصّ بوضوح على تصنيف مختلف المؤشرات، وفقا للأولويات التنموية الوطنية.

لم يتبين للدائرة ما يفيد توفر قاعدة قياس مرجعية شاملة لكل المؤشرات المتصلة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة.

لم يتمّ تلافي عدد من النقائص التي سجلتها الدائرة بمناسبة المهمة الرقابية الميدانية لدى المعهد الوطني للإحصاء (التقرير السنوي العام الثلاثون لدائرة المحاسبات) في مجال تجميع البيانات الإحصائية ومنها أساسا عدم إبرام اتفاقيات شاملة لكل حاجياته من المعطيات الإحصائية لدى عدد من المتدخلين على غرار صناديق الضمان الاجتماعي والوزارات المكلفة بالصحة والتعليم والتجارة إلى جانب افتقار المعطيات الإحصائية للحالة المدنية لبعض البيانات التي من شأنها أن تؤثر على دقة احتساب بعض المؤشرات.

### 4-آليات المتابعة وإصدار التقارير

تعهدت الحكومة التونسية ضمن وثيقة مخطط التنمية 2016-2020 بإرساء هيكل وطني يعنى بمتابعة أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات والأولويات الوطنية. إلا أنه لم يتم إلى غاية شهر أفريل 2018 إرساء الهيكل المذكور.

ولم تساعد هذه الوضعية على ضبط إطار للمساءلة يضمن حسن تنسيق مبادرات التنمية المستدامة وتوزيع المهام بين مختلف الأطراف المتدخلة في مسار تنفيذها وتحديد المسؤوليات خاصة بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات المحتوى الأفقي أو تلك التي يشمل نطاقها أكثر من قطاع.

وبخصوص دور مجلس النواب في تنفيذ الأجندة فقد دعت دائرة المحاسبات المجلس الى مزيد تكثيف الأعمال التحسيسية والإعلامية حول أهداف التنمية المستدامة والتركيز على دور أعضاء مجلس نواب الشعب في وضع الأجندة حيز التنفيذ والى تفعيل آليات المتابعة والمساءلة من اجل الالتزام بالإيفاء بتعهدات تونس الدولية.

## أ- الالتزام بأهداف التنمية المستدامة

بينت عملية المراجعة أن التزام الدولة التونسية جليّ على مستوى إرساء المبادئ الدستورية وصياغة النصوص القانونية ذات العلاقة، إلا أنه بقى أقل وضوحا على مستوى إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطة التنموية للدولة.

### أ-الالتزام على مستوى الإطار التشريعي

يعتبر وضع الإطار الدستوري وسن القوانين ذات العلاقة التزاما وطنيا بانخراط السلطات التونسية في الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يمكّن سن التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالتنمية المستدامة من توفير الحماية القانونية اللازمة للمبادئ التي تحكمها ومن تعزيز البيئة الملائمة لتنفيذ الأهداف والسياسات التي تندرج ضمنها.

وقد تضمن الدستور التونسي لسنة 2014 في هذا الإطار أحكاما ترمي إلى سعي الدولة إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتوازن بين الجهات (الفصل 12 منه). كما تضمن مقتضيات ترمي إلى ضمان الصحة (الفصل 38) والحق في التعليم (الفصل 39) والحق في التشغيل (الفصل 40) والحق في الماء والمحافظة عليه وترشيد استغلاله (الفصل 44) وإلى دعم البيئة والتصدي لتغير المناخ وتوفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي (الفصل 45) والمحافظة على حقوق المرأة المكتسبة ودعمها وتطويرها (الفصل 46). ويعتبر الدستور التونسي أول دستور عربي وثالث دستور في العالم يتبنى التزاما دستوريا صريحا بتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة[4].

ويمثل هذا الإقرار الدستوري مواصلة لنهج تشريعي متواصل تمثل في مصادقة الجمهورية التونسية على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية[5] وفي وضع إطار قانوني ومؤسساتي[6] متّصل بحماية البيئة بمختلف مكوناتها.

وفي إطار تجسيد الحقوق الواردة بالدستور تم خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية شهر أفريل 2018، إصدار مجموعة من القوانين الجديدة أو إدخال تعديلات على قوانين سابقة تمحورت أساسا حول المجالات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة ومكافحة الفساد والإبلاغ عنه وحماية المبلغين عنه وتنظيم الصيد البحري والنظام الوطني للتقييس والتأمين على المرض وحماية الغابات. كما تم التنصيص

[4] الدليل البرلماني حول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعد من قبل خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وبرنامج الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتعاون خلال سنة 2016.

[5] يذكر خاصة اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي (1992) واتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر (1994) والمصادقة على اتفاقية روتردام (2015)

[6] على غرار القانون عدد 72 لسنة 2004 المتعلق بالتحكم في الطاقة والقانون عدد 34 لسنة 2007 المتعلق بنوعية الهواء والقانون عدد 49 لسنة 2009 المتعلق بالمساحات المحمية البحرية والساحلية والقانون المتعلق بالتصرف في النفايات والقانون المتعلق بالتصرف في المقاطع والتشريعات المتعلقة بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط (1988) والديوان الوطني للتطهير (1974) والمركز الدولي لتكنولوجيا البيئة (1996) والوكالة التونسية لحماية الشريط الساحلي والبنك الوطني للجينات (2003).

صراحة ضمن التشريع المتعلق بتنظيم السلطة المحلية على وجوب احترام مقتضيات التنمية المستدامة عند وضع مخططات التنمية المحلية وتسيير المرافق العمومية وإعداد أمثلة التهيئة المحلية.

وتدعو دائرة المحاسبات إلى مزيد بلورة المبادئ الدستورية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة ولا سيما إحداث الهيئة الدستورية المستقلة للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة والحرص على ترسيخ هذا المفهوم بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عند صياغة النصوص القانونية.

**ب -الالتزام بإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات الوطنية**

إلتزم رؤساء الدول والحكومات بمقتضى الفقرة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة حول خطة التنمية المستدامة بالعمل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول سنة 2030. ونصت الفقرة 21 من نفس الاتفاقية على أن يتولى كل بلد إدماج أهداف الخطة ضمن السياسات والبرامج الوطنية مع مراعاة واقعه التنموي وأولوياته الوطنية.

ويعود الالتزام الحكومي المتعلق بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بمفهوم التنمية المستدامة إلى ما قبل إقرار الأجندة 2030، حيث أن وضع السياسات التنموية الرامية إلى الحد من الفقر وضمان التعليم والصحة وتوفير المياه الصالحة للشرب وغيرها من مكونات التنمية المستدامة المعتمدة ضمن هذه الأجندة تم بدأ تطبيقها منذ أن شُرع في تنفيذ السياسات التنموية بعد الاستقلال.

ويعتبر المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2016-2020 المصادق عليه بمقتضى قانون عدد 28 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017، الإطار الذي تم ضمنه إدراج أهداف التنمية المستدامة. ولئن تم الإقرار ضمن ذات المخطط بإدراج أهداف التنمية المستدامة صلبه إلا أن الربط بين هذه الأهداف والسياسات المدرجة ضمن المخطط التنموي لم يكن واضحا بما يسمح بمتابعة تنفيذها وإصدار تقارير بشأنها.

وبالرجوع إلى وثيقة المخطط التنموي وباستثناء الهدف الثالث المتعلق "بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" والذي تمت فيه الإشارة بوضوح إلى إدراج معظم غاياته ضمن الجزء المخصص لقطاع الصحة في المخطط التنموي، فإن إدراج الغايات لبقية أهداف التنمية المستدامة لم يكن بالشكل الواضح.

ويبيّن فحص إدراج الغايات للتنمية المستدامة ضمن المخطط التنموي والبالغ عددها الجملي 169 غاية، أن 128 غاية منها تشترك بشكل صريح أو ضمني مع أهداف المخطط في نفس المحاور والمواضيع التنموية. وناهز عدد الغايات التي لم يتسنّ إيجاد ارتباط واضح بينها وبين أهداف المخطط (12 غاية) او تلك التي يتجاوز نطاق تنفيذها نطاق الدولة الواحدة أو لتعلقها بدعم الدول النامية أو بسبب اتصالها بمسائل وخصوصيات لا تنطبق على واقع الدولة التونسية (29 غاية ) 41 غاية.

و تبين أن من بين غايات التنمية المستدامة التي تلتقي مع أهداف المخطط التنموي (128 غاية) يوجد 37 منها مرتبط مع أهداف المخطط بشكل ضمني وشامل بسبب تعلقها بأكثر من قطاع تنموي ولتضمنها جوانب متعددة الأبعاد تتصل بمبادئ وسياسات عامة متفق عليها دوليا كالعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ

الفرص في مختلف المجالات التنموية وضمان حقوق مختلف الأفراد والفئات مما لا يتيح ربطها بقطاع تنموي محدد وهو ما يجعل مجموع الغايات للتنمية المستدامة التي تشترك بشكل واضح ومباشر مع أهداف المخطط في المواضيع التنموية في حدود 91 غاية، أي ما يمثل 54% منها.

ولوحظ بخصوص الغايات التي تبين وجود ارتباط واضح لها مع أهداف المخطط التنموي (91 غاية)، أنّ تحديد المستويات الكمية لها على امتداد فترة المخطط لم يكن شاملا، إذ لم يتم تحديد تقديرات كمية يتعين بلوغها بنهاية فترة المخطط سوى لما لا يتعدى 27 منها، في حين أن بقية الغايات (64) كانت مدرجة في صيغة نوعية أو أن تحديدها الكمي كان جزئيا ومقتصرا على بعض الجوانب منها رغم إمكانية تحديد مستويات كمية لعدد كبير منها[7].

وعليه، فلئن كانت الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة مدرجة ضمن المخطط التنموي بحكم تعلقها بمحاور تنموية أساسية متفق عليها عالميا كالتعليم والصحة ومكافحة الفقر ويتعذر على أي خطة تنموية تجاهلها، فإن إدراج الغايات المتفرعة عنها لم يكن على نحو يضمن وضوحها وإمكانية تحديدها بسهولة ضمن المخطط، وهو ما قد لا يساعد على متابعة وتقييم ما تحقق بخصوص هذه الأهداف.

أما فيما يتعلق بتخصيص الموارد المالية لتنفيذ الأجندة 2030 فقد تبين من خلال فحص مخطط التنمية للفترة 2016-2020 وقوانين المالية للسنوات 2016 و2017 و2018 أنه لم يتم إفراد أهداف التنمية المستدامة بتمويلات خاصة وأنه تم إدماجها ضمن الأهداف القطاعية للمخطط بصورة يصعب معها تقدير حجم الإعتمادات المخصصة لها ومتابعة مدى التزام الحكومة بتنفيذها.

لذا، فإن مدى أهمية احترام تونس لتعهداتها الدولية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يستدعي من الجهات الحكومية الموكل إليها رسم وتنسيق السياسات والخطط التنموية مزيد توضيح العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وبقية الأهداف التنموية بشكل يتيح تحديدها ضمن المخطط التنموي ويضمن تنفيذها ومتابعتها.

## II-بناء الوعي العام والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة

يعتبر بناء الوعي العام بأهمية أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التواصل مع الأطراف ذات العلاقة في تحديد ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف من أهم الضمانات الواجب توفّرها لتأمين مناخ كفيل بإنجاح تنفيذها.

وبذلت الحكومة التونسية قبل المصادقة في سبتمبر 2015 على الاتفاقية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة جهودا ملحوظة في مجال إشراك الأطراف ذات العلاقة لتشخيص الأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة من خلال قيامها سنة 2014[8] بتنظيم استشارة وطنية حول إعداد الأجندة لما بعد 2015

[7] على غرار الهدف الفرعي (2.2) المتعلق بوضع حد لكل أشكال سوء التغذية والهدف الفرعي (6.4) المتعلق "بضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030".

[8] كتابة الدولة للتنمية والتعاون الدولي.

تضمنت استجواب أكثر من 10 آلاف مواطن أسفرت عن تحديد 12 أولوية للتنمية المستدامة[9] تم تضمينها في تقرير "تونس التي نريد".

وبخصوص تعزيز الوعي العام والتحسيس بأهمية تنفيذ الأجندة 2030 فقد تمّ تنظيم ما لا يقل عن 13 تظاهرة تحسيسية وطنية وجهوية للتعريف بأجندة أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015. غير أنّ التحسيس بأهداف التنمية المستدامة بعد صدورها في صيغتها النهائية والمصادقة عليها في 25 سبتمبر 2015 من قبل الدولة التونسية لم يكن على نفس القدر من الحرص والاهتمام. إذ اقتصر عدد التظاهرات التي تم تنظيمها حول أهداف التنمية المستدامة بعد المصادقة عليها وإلى غاية شهر أفريل 2018 على 4 ورشات وطنية ويوم إعلامي[10] انحصر تنظيمها على العاصمة.

وأفادت الوزارة في إجابتها بأنه" تم تنظيم دورة تكوينية خلال شهر جانفي 2017 بسوسة حول توطين أهداف التنمية على المستوى الجهوي بشراكة بين ديوان تنمية الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء تم خلالها التركيز على دراسة ملاءمة المخطط الجهوي لمدنين مع أهداف التنمية المستدامة 2030".

كما أفادت بأنّه "رغم تعدد المبادرات فإنها تبقى محدودة في الزمان والمكان لم تشمل المناطق الداخلية. لذلك سيتم خلال الفترة المقبلة وخاصة بعد أن تمت المصادقة النهائية وإمضاء برنامج المساندة مع منظومة الأمم المتحدة بتونس من قبل وزيري الشؤون الخارجية والاستثمار والتعاون الدولي يوم 15 ماي 2018 وضع خارطة طريق بما يسمح بمزيد التعريف بأهداف التنمية المستدامة ونشرها بصفة أوسع لدى مختلف الشرائح عبر تنظيم ندوات ودورات تكوينية على المستويين الوطني والجهوي".

ولم يقتصر ضعف العمل التحسيسي بخصوص التعريف بأهداف التنمية المستدامة على استهداف الهياكل الحكومية المركزية والجهوية ذات الاختصاص القطاعي والترابي والمعنية بشكل أساسي بتنفيذ تلك الأهداف، بل شمل أيضا مؤسسات القطاع الخاص وكذلك منظمات المجتمع المدني رغم تنصيص الوثيقة التوجيهية للمخطط التنموي 2016-2020 على أهمية دور هذين الطرفين في تنفيذ الأهداف التنموية.

وبخصوص القطاع الخاص، وباستثناء المسار الذي يتم إتباعه في إعداد المخطط التنموي والذي يتضمن عادة التنسيق مع المنظمات الوطنية الممثلة للقطاع الخاص[11] وللعمال، فإنه لم يتبين إلى غاية شهر افريل 2018 توجيه أي نشاط تحسيسي خصوصي نحو هذه الأطراف بشأن أهمية أهداف التنمية المستدامة، وذلك رغم وجود بعض المبادرات من القطاع الخاص التي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة[12].

وينطبق نفس الأمر على مؤسسات المجتمع المدني بخصوص التحسيس بأهداف التنمية المستدامة فقد تبين من خلال نتائج الاستبيان الموجه إلى الجمعيات موضوع العينة وجود ضعف في أداء الهياكل

---

[9] تم تصنيف هذه الأولويات ضمن مجموعتين تضمنت الأولى: تعليم أفضل، الحد من الفقر والحق في تغذية ذات جودة، منظومة صحية أفضل، عروض أفضل للعمل، الحوكمة الرشيدة، الحد من الفوارق الجهوي.. أما المجموعة الثانية فقد شملت: ضمان الأمن، ربط أفضل بشبكات مياه الشرب والصرف الصحي، الحد من التمييز والاضطهاد وعدم المساواة، وسائل نقل أفضل، تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حماية البيئة.

[10] مبادرة منظومة الأمم المتحدة بمناسبة الإحتفال بيوم الأمم المتحدة.

[11] على غرار الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة أو الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

[12] على غرار برنامج "المسؤولية المواطنية للمؤسسة" الذي تقدمه كنفدرالية مؤسسات المواطنة التونسية والذي يحتوى على مجموعة من التدابير للمؤسسات التي تساعدها على توفير مناخ اجتماعي سليم داخلها دون المساس بمردوديتها الاقتصادية.

الرسمية للتعريف بمصادقة الجمهورية التونسية على الأجندة 2030 لدى مؤسسات المجتمع المدني حيث تبين أنه وعلى الرغم من أن 90% من الجمعيات المستجوبة التي تعتبر نفسها معنية بشكل رئيسي بأهداف التنمية المستدامة، فإن نسبة 67% منها فقط قد بلغ إلى علمها بهذه المصادقة وقد كان ذلك بالنسبة إلى 34% منها بعد سنة أو سنتين من تاريخ تلك المصادقة.

علاوة على ذلك فقد تبين أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت أكثر الوسائل التي ساعدت على العلم بتلك المصادقة (31%) بالمقارنة مع وسائل الإعلام التقليدية الأخرى (25%) وكذلك الندوات والملتقيات المنظمة من قبل الهياكل الرسمية (21%) أو الجمعيات (21%).

وبخصوص دور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فقد أفادت 91% من الجمعيات التي أجابت على الاستبيان أن لها دور في وضع أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ. وبلغ عدد الجمعيات التي أفادت أنها أبرمت أو تعتزم إبرام اتفاقيات مع الحكومة بخصوص تنفيذ الأجندة 2030 ما قدره 5 جمعيات ( وهو ما يمثل نسبة 12% من ضمن الجمعيات التي أفادت الدائرة بإجاباتها) . ولم تقدم سوى 3 منها ما يفيد ذلك .

وفي إطار متابعة تنفيذ الأجندة 2030 فقد تم بمقتضى الفقرة السابعة من الاتفاقية عدد 299/70 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 جويلية 2016 حول متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعرض التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذها على الصعيد الدولي تشجيع الحكومات على إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في متابعة تنفيذ الخطة وفي تقديم عروض حول التقدم المحرز.

إلا أنه تبين غياب إطار عام يحدد دور هذه الجهات وينظم نطاق تدخلها. كما تبين أن 72% من الجمعيات التي أجابت على الاستبيان لم يتم تشريكها في المشاورات الوطنية حول وضع آليات متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأكّدت أغلب الجمعيات التي شاركت في هذا المسار على ضرورة تشريك المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الأجندة 2030 حيث تمحورت أهم المقترحات المقدمة من قبلها[13] حول إحداث مرصد وطني آو لجنة قيادة مشتركة لمتابعة أهداف التنمية المستدامة يضم القطاعات المعنية ومكونات المجتمع المدني.

ويستدعي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحكم شموليتها وتعدد أبعادها تضافر جهود جميع مكونات المجتمع، وهو ما يتطلب وعيا كاملا بأهمية التحديات التي يطرحها اعتماد مثل هذه الأهداف وعملا تحسيسيا شاملا ومستمرا لدى جميع الشركاء. كما يتطلب ضرورة تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ودعم مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووضع إطار ينظم العلاقة بين هياكل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ويحدد دور كل طرف بما من شأنه أن يضفي قيمة مضافة على المجهودات المبذولة من قبل الحكومة.

13 في إطار اجتماعات أو ندوات أو ملتقيات مع المصالح المركزية والجهوية وهي وزارتي الفلاحة والبيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط وولاية باجة وبلدية باجة ومكتب الأمم المتحدة ومعهد الدراسات الإستراتيجية .

## III - منظومة جمع البيانات الإحصائية وقياس أهداف التنمية المستدامة

تكتسي النظم الإحصائية الوطنية أهمية بالغة في مجال متابعة تنفيذ البرامج التنموية التي تقرها السلط العمومية. وتم التأكيد ضمن الأجندة 2030 على الدور المحوري للهياكل الإحصائية الوطنية في مجال وضع ومتابعة المؤشرات. وفي هذا الإطار صادقت منظمة الامم المتحدة بتاريخ 6 جوان 2017 على "إطار المؤشرات العالمية من أجل الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030" والذي من المزمع أن يتم إجراء مراجعة شاملة له من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة سنتي 2020 و2025 واستكماله بمؤشرات إقليمية ووطنية تضعها الدول الأعضاء. كما أكّدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الخصوص[14] على ضرورة توفر إحصائيات وطنية رسميّة ذات جودة تسمح باتخاذ القرارات الصائبة في مجالات التنمية المستدامة.

ومكنت أعمال المراجعة من الوقوف على ملاحظات خصّت الإطار المرجعي لمؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة وقاعدة القياس المرجعية.

### أ-ضبط الإطار المرجعي لمؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة

تبعا لما نص عليه قرار الأمم المتحدة عدد 1/70 المذكور أعلاه تولى فريق الخبراء الإحصائيين المنضوي تحت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، تصنيف مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة إلى 3 مجموعات وفقا لمدى وضوح منهجية احتسابها وتوفر المعطيات الإحصائية بشأنها. وفي هذا الإطار، لم يتمّ إلى موفّى أفريل 2018 ضبط واعتماد الإطار المرجعي لمؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة والذي يتعين أن ينصّ بوضوح على تصنيف مختلف المؤشرات، وفقا للأولويات التنموية الوطنية، بما يمكّن المعهد الوطني للإحصاء من تطوير آليات العمل لديه والتركيز على المؤشرات اللازمة لإعداد التقارير الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف الأجندة 2030. وترجع هذه الوضعية إلى عدم تركيز الهيكل المكلف بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

ولئن شرع المعهد بداية من سنة 2017، وذلك في غياب تكليف صريح، في إجراء جرد لمؤشرات التنمية المستدامة وفق الأجندة 2030 ومقاربتها بالمؤشرات الوطنية المتوفرة إلاّ أنّه تبيّن أنّ هذا الجرد لم يشمل كل الجوانب التي نصّ عليها إطار المؤشرات الدولي واقتصر على ثلاث مجالات تعلقت بالنقل والبيئة والطاقة.

كما بيّنت أعمال المراجعة أنّه لم يتمّ تلافي عدد من النقائص التي سجلتها الدائرة بمناسبة المهمة الرقابية الميدانية لتصرف المعهد[15] في مجال تجميع البيانات الإحصائية ومنها أساسا تواصل عدم إبرام اتفاقيات شاملة لكل حاجياته من المعطيات الإحصائية لدى عدد من المتدخلين على غرار صناديق الضمان الاجتماعي والوزارات المكلفة بالصحة والتعليم والتجارة إلى جانب افتقار المعطيات الإحصائية للحالة المدنية لبعض البيانات التي من شأنها أن تؤثر على دقة احتساب بعض المؤشرات.

---

[14] قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 261/68 المؤرخ في 29 جانفي 2014 وعدد 1/70 المؤرخ في 25 سبتمبر 2015.

[15] التقرير التأليفي حول المعهد الوطني للإحصاء المنشور ضمن التقرير السنوي العام الثلاثون لدائرة المحاسبات، جوان 2017.

وأفاد المعهد الوطني للإحصاء في هذا الإطار أنه تولى خلال سنة 2018 إعداد مشاريع اتفاقيات مع كل من وزارة المالية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الشباب والرياضة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أما بالنسبة لإحصائيات الحالة المدنية فقد أشار المعهد أن الافتقار لبعض الإحصائيات مرده النقص في تسجيل البيانات عند التبليغ وتم تقديم ملاحظاته في هذا الشأن إلى المركز الوطني للإعلامية لتلافيها.

وعلى صعيد آخر، خصّت الأجندة 2030 جانب التنمية المستدامة في بعديها الجهوي والمحلي أهمية بالغة من خلال التنصيص على غايات ومؤشرات خصوصية. وبينت أعمال المراجعة أن تطوير البيانات الإحصائية على المستوى الجهوي والمحلي لدى المعهد مازال يشكو نقائص لا سيما تنزيل توجهات إستراتيجية تطوير الإحصائيات على المستوى الجهوي[16] ممّا من شأنه أن لا يمكّن من الرفع من كفاءة ونجاعة تخطيط وبرمجة وتنفيذ التدخلات التنموية.

وأفاد المعهد بأنه تولى تركيز قاعدة بيانات جغرافية للتجهيزات الخاصة بالبنية الأساسية التربوية وأنه يعمل حاليا على إدراج البنية الأساسية الصحية وضبط منهجية لتطوير مؤشرات جهوية على غرار نسبة الفقر والناتج المحلي الإجمالي.

وتوصي الدائرة بالإسراع في إتمام جرد وتصنيف مؤشرات التنمية المستدامة وتحديد الأطراف المتدخلة في إعدادها بما يساعد على إحكام متابعة تنفيذ أهداف الأجندة 2030. كما توصي باستحثاث تركيز التصنيفة التونسية الجديدة للأنشطة[17] بهدف تطوير آليات تجميع وترتيب المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية وضمان تجانسها وتيسير تبادلها ومقارنتها وطنيا و دوليا فضلا عن إبلاء عناية خاصة بالإحصائيات ذات الطابع الجهوي والمحلي.

**ب- ضبط قاعدة القياس المرجعية**

تقتضي متابعة أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 ضرورة ضبط قاعدة قياس مرجعية لمجمل المؤشرات التي ترتبط بالأولويات التنموية الوطنية بما يساعد على إحكام متابعة تنفيذها ويسمح بإجراء المقارنات سنويا ودوليا.

وبالنظر إلى التأخير الحاصل في تركيز الهيكل الموكول له متابعة أهداف التنمية المستدامة وعدم إحكام توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين وضبط مشمولات كلّ منهم، لم يتمّ الوقوف إلى موفى أفريل 2018 على ما يفيد توفر قاعدة قياس مرجعية شاملة لكل المؤشرات المتصلة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى، تولت دائرة المحاسبات استقصاء آراء عينة من الجمعيات حول مؤشرات قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بمجال نشاطها ومدى استعدادها للمساهمة في جمع البيانات اللازمة لاحتسابها. وأفاد 35% من الجمعيات التي أجابت عن الاستبيان أنّ المؤشرات المذكورة ضعيفة وغير

[16] استراتيجية تطوير الإحصائيات الجهوية في إطار دعم فني من الإتحاد الأوروبي لفائدة المعهد الوطني للإحصاء.

[17] المحدثة بمقتضى الأمر عدد 390 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وبضبط تنظيمها وسيرها، وبضبط التصنيفة التونسية للأنشطة.

واضحة ويتعلق الأمر أساسا بالمؤشرات المتعلقة بالقضاء على الفقر والمياه والصرف الصحي والطاقة والمناخ والحياة البحرية والبرية. كما عبّرت 33% من الجمعيات عن صعوبة في قياس عدد من الأهداف شملت علاوة على المجالات آنفة الذكر، الأهداف المتعلقة بالمدن المستدامة والسلام والأمن.

وعكست نتائج الاستبيان استعدادا من قبل حوالي 77% من الجمعيات التي أجابت عن الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لاحتساب مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة خاصة وأنّ 43,75 % منها (21 جمعية من ضمن 48 جمعية تولت الإجابة على الاستبيان) سبق لها، حسب إفادتها، المشاركة في إعداد بحوث أو دراسات أشرف على تنظيمها هيئات عمومية على غرار المساهمة في الدراسات البيئية في الجهات التي تنتمي إليها وعقد شراكات مع عدد من الهياكل العمومية منها رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ووزارة الصحة وعدد من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

وتوصي دائرة المحاسبات بالإسراع في وضع قاعدة قياس مرجعية لمتابعة أهداف الأجندة 2030 وتوثيق الصلة مع مكونات المجتمع المدني في مجالات متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

## IV -آليات المتابعة وإصدار التقارير

تعهدت الدول والحكومات المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بمتابعة تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي[18] على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وقد تم وضع إطار للمتابعة ينبني على جملة من المبادئ تعلق أهمها بمبدأ طوعية الحكومات والانفتاح أمام مشاركة كل المتدخلين في هذه العملية بما يضمن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة وإدخال التعديلات الضرورية أخذا بعين الاعتبار للتحديات والإشكاليات التي يمكن أن تعترض الحكومة في عملية التنفيذ.

وتشمل متابعة وعرض التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة 2030 المستوين الوطني والدولي. وبينت عملية المراجعة أن الدولة التونسية سجلت تأخيرا في وضع آليات المتابعة.

### أ-المتابعة على المستوى الوطني

تعتبر عملية متابعة تنفيذ الأجندة 2030 وعرض التقارير حول التقدم المحرز على الصعيد الوطني ذات أهمية قصوى باعتبارها ستمكن من الوقوف على التحديات التي تعترض الحكومة عند التنفيذ وستساهم في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وبلورة التوصيات والاستفادة من التجارب التي سيتم عرضها على المستويين الإقليمي والدولي. وحددت اتفاقية الأمم المتحدة حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأطراف التي يمكن أن تشارك في هذه العملية والتي تشمل أساسا الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتبقى الحكومات مسؤولة عن متابعة ورصد التقدم المحرز على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وذلك من خلال إصدار تقارير في الغرض.

[18] الفقرة 47 من قرار الجمعية العامة عدد 1/70 المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

وتعهدت الحكومة التونسية ضمن وثيقة مخطط التنمية 2016-2020 في إطار حرصها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإرساء هيكل وطني يعنى بمتابعة أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات والأولويات الوطنية. ولم يتم إلى غاية شهر أفريل 2018 إرساء الهيكل المذكور. ولم تساعد هذه الوضعية على ضبط إطار للمساءلة يضمن حسن تنسيق مبادرات التنمية المستدامة ومتابعتها. كما أدى هذا التأخير إلى غياب توزيع المهام بين مختلف الأطراف المتدخلة في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومجالات تدخل كل طرف وتحديد المسؤوليات.

وتتولى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في نطاق مهامها المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات والمخططات التنموية الوطنية متابعة انجاز المشاريع والبرامج العمومية والجهوية، والتي تنصهر في إطارها أهداف التنمية المستدامة . كما يضطلع المعهد الوطني للإحصاء الخاضع لإشراف الوزارة المذكورة بمهام توفير البيانات والقيام بأعمال القياس والإحصاء للمؤشرات المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف.

وتبين أن الوزارة تتولى متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفق المقاربة الكلية التي تشمل جميع قطاعات الدولة. ويلاحظ بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات المحتوى الأفقي أو تلك التي يشمل نطاقها أكثر من قطاع، عدم وجود توزيع واضح للأدوار بين مختلف الهياكل الحكومية ذات العلاقة بتلك الأهداف سواء بشأن متابعة تنفيذها أو بخصوص إصدار بيانات وتقارير دورية بشأنها، ومن بين أهداف التنمية المستدامة التي لا توجد جهة حكومية محددة تنفرد بتنفيذها وبمتابعتها يمكن ذكر الأهداف عدد 1 (مكافحة الفقر) وعدد 2 (مكافحة الجوع) وعدد 5 (المساواة بين الجنسين) وعدد 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) وعدد 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) وعدد 11 (مدن ومجتمعات مستدامة) وعدد 12 (إنتاج واستهلاك مسؤولان) وعدد 16 (سلام وعدل ومؤسسات قوية)، حيث ولئن يكون من اليسير تحديد الهياكل العمومية المسؤولة عن تنفيذ جزء أو بعض الأجزاء من هذه الأهداف، فإن الأجزاء المتبقية تستوجب تحديدا واضحا للجهات المعنية بها.

لذا، فإنه من الضروري الإسراع بتحديد إطار مؤسساتي يكفل تحديد دور ونطاق تدخل كل طرف ويضمن التنسيق بين مختلف المتدخلين بهدف تفعيل الالتزامات التي تم التعهد بها بهذا الخصوص.

ومن جهة أخرى فقد شدد قرار الأمم المتحدة عدد 1/70 المذكور أعلاه على أهمية المساءلة عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة للمواطن. وفي هذا الصدد، مكن هذا القرار البرلمانات الوطنية (الفقرة 79 منه) من دعم الأعمال المتعلقة بمتابعة تنفيذ هذه الخطة وتقديم عروض حول التقدم المحرز الموكولة إلى الحكومات.

وتبين أن مجلس نواب الشعب ولئن تولى بمقتضى القانون عدد 28 لسنة 2017 المؤرخ في 25 أفريل 2017 المصادقة على المخطط التنموي (2016-2020 ) الذي تضمن في محتواه الجملي جزء خاص تعلق بالحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وبضرورة إرساء هيكل وطني يعنى بمتابعة تنفيذ هذه الأهداف، فإن دوره في إطار المساءلة السياسية للحكومة بخصوص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزامها بالإيفاء بتعهداتها الدولية يبقى في حاجة إلى مزيد التفعيل على أرض الواقع.

وتدعو دائرة المحاسبات مجلس نواب الشعب في إطار دوره في الرقابة على سياسات الحكومة وبرامجها مزيد الحرص على تفعيل آليات المتابعة والمساءلة من اجل تنفيذ الالتزامات الحكومية فيما يتعلق بالأجندة 2030. كما تدعو إلى مزيد تكثيف الأعمال التحسيسية والإعلامية حول أهداف التنمية المستدامة والتركيز على دور أعضاء مجلس نواب الشعب في وضع الأجندة حيز التنفيذ وفي متابعة الإنجاز بما يضمن احترام الآجال المحددة لها وبلوغ الأهداف المرسومة.

كما تدعو دائرة المحاسبات مجلس نواب الشعب إلى تفعيل مقتضيات الفصل 129 من دستور الجمهورية التونسية والإسراع بإحداث الهيئة الدستورية المستقلة للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة باعتبارها هيئة استشارية يتم وجوبا طلب رأيها بخصوص مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مخططات التنمية.

**ب-المتابعة على المستوى الإقليمي والدولي**

عهد بمقتضى القرار عدد 299/70 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 جويلية 2016 حول متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعرض التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذها على الصعيد الدولي إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى مهمة التوجيه ومتابعة تنفيذ الأجندة 2030 ووضع التوصيات. ويحتضن هذا المنتدى عروض للتقارير الوطنية الطوعية والإقليمية حول التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأجندة وفقا لما نصت عليه الفقرة 48 من القرار المتعلق بخطة التنمية المستدامة. وتم تحديد دورية اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل أربع سنوات تحت قيادة الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات وسنوياً، تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري. وقد عقد هذا المنتدى جلسته السنوية الأولى في عام 2016 تم خلالها عرض التقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة من قبل 22 بلدا فيما بلغ عدد الدول التي عرضت تقاريرها خلال سنة 2017 ما قدره 43 دولة.

وبينت أعمال المراجعة أن الدولة التونسية لم تتول منذ الانطلاق في تنفيذ الأجندة 2030 خلال سنة 2016 والى غاية شهر أفريل 2018 تقديم أي تقرير في الغرض. ولئن تم التنصيص على الصبغة الطوعية لعمليات إصدار تقارير متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فإن هذه العملية ستمكن الحكومة التونسية من إجراء تقييم منتظم للإنجازات قصد التعرف على القيود والتحديات التي يمكن أن تعترضها ومن تثمين تجربتها على الصعيد الدولي وتعزيز التعاون والشراكة بين مختلف المتدخلين والبحث عن تمويلات إضافية.

وأفادت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في إجابتها بأنه "تم إدراج تونس ضمن قائمة الدول التي ستقدم تقريرها سنة 2019 وهي مدرجة بموقع واب المنظمة الدولية وسيتم العمل على إعداد التقرير الوطني الاختياري في الآجال باعتماد المقاربة التشاركية.

**********

مثلت خطة التنمية المستدامة "الأجندة 2030" التي اعتمدتها الدول المنضوية ضمن منظمة الأمم المتحدة خلال سنة 2015 نقلة نوعية على المستوى المقاربة التنموية مقارنة بما سبقها من خطط على غرار أهداف الألفية للتنمية للفترة 2000-2015 حيث تميزت بالخصوص بطابعها الشامل لكل الدول بغض النظر عن مستوى تقدّمها ومسارها التشاركي بين القطاعات الحكومية والخاصّة ومكونات المجتمع المدني. وانطلقت الحكومة التونسية منذ بداية الإعداد للخطة التنموية الجديدة سنة 2014 في الشروع في تحديد أولوياتها التنموية تمت بلورتها من خلال وثيقة مخطط التنمية للفترة 2016-2020.

وبيّنت أعمال المراجعة في هذا المجال أنّ الدّولة التونسيّة أوفت بعدد من المقوّمات الأساسية التي يستدعيها تنفيذ خطة التنمية المستدامة "الأجندة 2030" ومنها على وجه الخصوص وضوح الإلتزام السياسي من خلال المصادقة على قرار الأمم المتحدة عدد 70/1 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 حول خطة التنمية المستدامة "الأجندة 2030" والإقرار الصريح بذلك ضمن وثيقة المخطط التنموي المذكور، وكذلك المجهود المبذول من قبل السلط العمومية منذ سنة 2014 في تكريس المقاربة التشاركية وتشريك مكونات المجتمع المدني عند ضبط قائمة أولية للأوليات التنموية الوطنية لـ"تونس التي نريد".

وفي المقابل، يستدعي تعزيز جاهزية الدولة التونسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة المشار إليها ضرورة تلافي عدد من النقائص. وفي هذا الإطار توصي دائرة المحاسبات بدعم التوجه الرامي نحو تنزيل مقتضيات التنمية المستدامة ضمن النصوص القانونية وتركيز الهياكل الدستورية والتنفيذية الموكول لها السهر على إدراج مقتضيات التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها وذلك علاوة على توخّي مزيد من الدقّة عند بلورة التوجهات الوطنية في مجال التنمية المستدامة بما يتيح حسن مقاربتها بالأجندة التنموية للأمم المتحدة. كما تدعى الدولة التونسية إلى العمل على تكثيف الأعمال التحسيسية مع كل الشركاء حتى تكون شاملة ومستمرة وتوضيح العلاقة بين هياكل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتحديد أدوار كل منها بما من شأنه أن يضفي قيمة مضافة على المجهودات المبذولة من قبل كل طرف ودعم مساهمته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي خصوص توفير البيانات الإحصائية وإعداد مؤشرات المتابعة الملائمة، توصي دائرة المحاسبات استحثاث نسق الأعمال الجارية في خصوص جرد وتصنيف تلك المؤشرات وتحديد الأطراف المتدخلة في إعدادها والإسراع في اعتماد قاعدة قياس مرجعية لمجمل مؤشرات التنمية المستدامة بما يساعد على إحكام متابعة تنفيذ أهداف الأجندة 2030.

وبهدف تلافي التأخير في تركيز آليات المتابعة الضرورية وإصدار تقارير المراجعة الذاتية حول تقدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، توصي دائرة المحاسبات بتفعيل الدور الرقابي للبرلمان على البرامج التنموية للحكومة وتعزيز آليا المتابعة والمساءلة حول الأجندة 2030 والحرص إصدار التقرير الوطني حول تقدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المزمع تقديمه إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى خلال سنة 2019.

الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية
341 - ص

تونس في : 4 - فيفري 2019

السيدة :

# من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

# إلـى

# السيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

**الموضوع :** حول جاهزية الدولة التونسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة-الأجندة 2030

**المرجـع :** مكتوبكم عدد ص 661/01/2018

**المصاحب :** تقرير حول إجابة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، ولجلسة العمل المنعقدة بتاريخ 23 جانفي 2019 أتشرف بأن أحيل إليكم رفقة هذا أجوبة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مدى جاهزية الدولة التونسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة-الأجندة 2030.

والسـلام

عن وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
رئيسة الديوان

الإمضاء: لمياء بن ميم

مكتب الضبط المركزي
04 فيفري 2019
عدد 374/02/2019

98 شارع محمد الخامس – 1002 تونس البلفدير – الجمهورية التونسية
البريد الإلكتروني : boc@mici.gov.tn الفاكس (216+) 71 799 069 الهاتف : 71 798 051(216)

## توضيحات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

## حول ملاحظات دائرة المحاسبات المتعلقة بجاهزية الحكومة التونسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أجندة 2030

### I - الالتزام بأهداف التنمية المستدامة

### ب – الالتزام بإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات التنموية

صادقت تونس مع سائر دول العالم خلال القمة الخاصة بالتنمية المستدامة المنعقدة بنيويورك في 25 سبتمبر 2015 على اعتماد أهداف التنمية المستدامة الأجندة 2030 ضمن سياساتها التنموية والعمل على تحقيق أهدافها وغاياتها.

وقد انطلقت عملية إعداد المخطط الخماسي 2016-2020 على المستوى الجهوي والقطاعي طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 18 بتاريخ 25 جويلية 2015 أي قبل المصادقة على اهداف التنمية المستدامة وتم اعتماد مخرجات التقرير الخاص بمساهمة تونس في بلورة أهداف التنمية المستدامة "تونس التي نريد" (حيث تم اختيار تونس ضمن 60 دولة)، والأخذ بعين الاعتبار لهذه الأولويات عند إعداد المخطط وضبط المشاريع والبرامج التي ستمكن من بلوغ هذه الأهداف حسب الإمكانيات المالية المتاحة.

وقد قامت الوزارة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بتونس بإنجاز دراسة حول مدى ترابط اهداف التنمية المستدامة 2030 واهداف المخطط التنموي 2016 – 2020 Rapid Integreted Analys RIA .

وبين تحليل مختلف الغايات 169 الواردة بأهداف التنمية المستدامة ان المخطط الخماسي للتنمية (المحتوى الجملي والقطاعي)، غطى مائة وخمسة (105) غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة الى ان مجموع الدول ترمي الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة في افق 2030 في حين ان المخطط يمتد الى سنة 2020 أي بفارق 10 سنوات (مخططين خماسيين) بما يسمح من تغطية كل الأهداف خلال السنوات المتبقية.

اما بخصوص التمويلات المخصصة بعنوان تحقيق اهداف التنمية المستدامة فإن كل المشاريع والبرامج المدرجة بمخطط التنمية وبالتالي **التمويلات** التي تمت تعبئتها ورصدها خلال الخماسية 2016-2020 تهدف إلى الرفع من مستوى عيش المواطن والحدّ من أشكال التهميش والاقصاء وضمان الادماج الاجتماعي والجهوي وتحسين جودة الخدمات **بما يساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ويعزز احترام تونس لتعهداتها الدولية** في هذا المجال.

### II - بناء الوعي العام والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة

عملت تونس (وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي) على تعبئة الموارد المالية الضرورية والدعم الفني في إطار التعاون مع منظومة الأمم المتحدة بتونس بما مكن من تنظيم 13 تظاهرة تحسيسية وطنية وجهوية للتعريف بأجندة اهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015.

ورغم قلة الإمكانيات المالية المتاحة وللتحسيس بأهداف التنمية المستدامة ونشر ثقافة التنمية المستدامة **وبناء الوعي العام**، فقد نظمت الوزارة 7 ورشات وطنية آخرها يوم 26 ديسمبر 2018.

كما تم عقد عدة اجتماعات سواء لتدارس محتوى التقرير الوطني الاختياري أو لمناقشة نتائج الدراسة المعدة في الغرض حول تحليل المعطيات « Data Gap Analysis». الى جانب الدراسة المتعلقة بمدى ادماج اهداف التنمية المستدامة 2030 بالاستراتيجيات التنموية RIA.

ولئن كانت هذه التظاهرات وورشات العمل وحلقات التكوين تبدو في ظاهرها خصوصية وتقنية ومنحصرة في مجال معين الا انها في واقع الأمر تشتمل على مداخلات حول التعريف بأهداف التنمية المستدامة 2030 وبأهميتها.

**وتؤكد وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ان التعريف بأهداف التنمية المستدامة 2030 مسؤولية جماعية وأن كل المبادرات التي تقوم بها مختلف الهياكل والوزارات بما في ذلك التظاهرات المنجزة قبل المصادقة على اهداف التنمية المستدامة تدخل في خانة التعريف بهذه الأهداف ولا يمكن فصلها عن المجهود الوطني في هذا المجال.**

ويتطلب مزيد التعريف بأهداف التنمية المستدامة على المستويين الجهوي والوطني تعبئة التمويلات الضرورية وتوفير المساعدة الفنية الضرورية وقد تمت المصادقة النهائية وإمضاء برنامج المساندة مع منظومة الأمم المتحدة بتونس من قبل وزيري الشؤون الخارجية والتنمية والاستثمار والتعاون الدولي يوم 15 ماي 2018، والذي سيتم من خلاله توفير الموارد الضرورية بما يسمح بمزيد التعريف بأهداف التنمية المستدامة ونشرها بصفة أوسع لدى مختلف الشرائح عبر تنظيم ندوات ودورات تكوينية على المستوين الوطني والجهوي.

**IV- آليات المتابعة وإصدار التقارير**

التزمت منظومة الأمم المتحدة بوضع إطار دولي يساعد الدول على متابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وتركت لها الحرية في الإطار المؤسساتي الخصوصي لكل دولة على ان تتولى هذه الأخيرة اعداد تقارير متابعة.

وقد تقدمت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تقدمت بطلب الى وزارة الشؤون الخارجية لإدراج تونس ضمن قائمة الدول التي ستعرض تقريرها الوطني الطوعي لمتابعة اهداف التنمية المستدامة 2018 الا ان طلب تونس لم يحظ بالموافقة لكثرة الطلبات. وبالتوازي انطلقت الاعمال التحضيرية لإعداد التقرير وذلك يوم 6 ديسمبر 2017 وتم تكوين اللجنة الوطنية (بمشاركة المجتمع المدني والمنظمات الوطنية) والتي تمثل **الالية الوطنية** لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

والجدير بالذكر أنّه تم ادراج تونس ضمن قائمة الدول التي ستقدم تقريرها سنة 2019 وهي مدرجة بموقع واب المنظمة الدولية وسيتم العمل على إعداد التقرير الوطني الاختياري في الآجال باعتماد المقاربة التشاركية وذلك لما يكتسيه هذا التقرير من أهمية للتعريف أولا بالمجهودات التي تقوم بها الدولة التونسية في سبيل تجسيم اهداف التنمية المستدامة والإصلاحات الضرورية من تحقيق الهدف الشامل Ne laisser personne à côté من جهة وتقاسم التجارب مع المجموعة الدولية.

وعلى هذا الأساس، وضعت الدولة التونسية **اطارا مؤسساتيا** يراعي الخصوصيات الوطنية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة والمتمثل في احداث **لجنة وطنية** تحت اشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وانطلقت الاشغال الخاصة بإعداد التقرير الوطني الاختياري لسنة 2019 يوم 18 أكتوبر 2018 في انتظار استصدار النص الترتيبي المنظم لأعمالها ومهامها.